

GC(56)/OR.3

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

## المؤتمر العام

الدورة العادية السادسة والخمسون

### جلسة عامة

#### محضر الجلسة الثالثة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٥ .

الرئيس: السيد باروس اوريرو (أوروغواي)  
لاحقاً: السيد بردينيكوف (الاتحاد الروسي)

#### المحتويات

الفقرات

بند جدول  
الأعمال<sup>١</sup>

١٤٧-١

المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠١١ (تابع)

٧

كلمات مندوبي:

١٠-١

النيجر

١٩-١١

جمهورية كوريا

٣٠-٢٠

أرمينيا

٣٨-٣١

جمهورية تنزانيا المتحدة

٥٣-٣٩

ألمانيا

٦٧-٥٤

السودان

١ الوثيقة GC(56)/19.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات إلى:

Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, P.O. Box 100, 1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;

أو البريد الإلكتروني [secpmo@iaea.org](mailto:secpmo@iaea.org)؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

الفقرات

٧٤-٦٨	بوتسوانا
٨٨-٧٥	ليتوانيا
٩٦-٨٩	بيلاروس
١٠٥-٩٧	سلوفاكيا
١١٢-١٠٦	الجمهورية التشيكية
١٢٠-١١٣	بنغلاديش
١٣٠-١٢١	البرازيل
١٤٧-١٣١	نيجيريا

## ٧- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠١١ (تابع) (الوثيقة GC(56)/2 وملحقها التكميلي)

١- وقال السيد ساندا (النيجر) إن بلده ينتج اليورانيوم منذ عام ١٩٧٠ وأنه الآن ثاني أكبر منتج لليورانيوم في العالم. ونظراً للطابع الاستراتيجي الذي يتميز به هذا الخام فإن النيجر تدرك أن هذا الوضع يستتبع تكثيف المسؤولية والحاجة إلى تعزيز التعاون. ولذلك يعتزم النيجر العمل بشفافية وفي تآزر كامل مع الوكالة والمجتمع الدولي حتى تظل الطاقة النووية عاملاً رئيسياً في النهوض بعالم خال من كل التهديدات.

٢- وقال إن بلده ملتزم تماماً بخطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي وأهدافها في ميادين الأمان والأمن النوويين، والضمانات والوقاية من الإشعاعات، وأنشأ بلده في هذا الصدد منذ عدة سنوات المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات. وأشار السيد ساندا إلى الآفاق الدولية لتطوير الطاقة النووية بالرغم من الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما للقوى النووية.

٣- وأضاف أن النيجر طيلة تاريخها الطويل الحافل بالتعاون مع الوكالة اكتسبت خبرة عملية مكنتها من تحقيق تقدم كبير على طريق تحقيق الغايات الوطنية والدولية المتصلة بعدم الانتشار، والأمان والأمن النوويين، والوقاية من الإشعاعات. وقال إن حكومة النيجر صدقت على الصكوك القانونية الرئيسية في هذا الصدد.

٤- وتود النيجر اغتنام الفرص الكثيرة التي تتيحها التطبيقات النووية السلمية من أجل تعزيز التنمية عن طريق مكافحة الفقر، ومعالجة المسائل المتصلة بالطاقة والصحة، والتغلب على انعدام الأمن الغذائي، لاسيما من خلال مبادرة 'النيجيريون يطعمون النيجيريين'. وتتفق هذه الأهداف تماماً مع أهداف خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن ما يثبت دعم بلاده للتطبيقات النووية إنشاء وحدة تابعة لمكتب رئيس الجمهورية يشترك فيها كل أصحاب المصلحة المعنيين. وتهدف هذه الوحدة، من بين أمور أخرى، إلى بلورة فهم أفضل للمشاكل القائمة في الميدان، واقتراح حلول لها، وضمان اضطلاع النيجر بدورها واستفادتها على الوجه الأمثل من مشاركتها في الهياكل الدولية.

٥- وقال إن الإطار البرنامجي القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ قيد التنفيذ ويجري تحقيق نتائج إيجابية. ويركز هذا الإطار على قطاعات التعدين، والأمان والأمن النوويين والضمانات، وصحة الإنسان، والزراعة، والموارد الحيوانية، وتنمية الطاقة المستدامة، وإدارة الموارد المائية، وتنمية الموارد البشرية على صعيد العلوم والتكنولوجيا النووية.

٦- وأضاف أن النيجر تعمل مع برنامج العمل من أجل علاج السرطان والشركاء الإنمائيين الآخرين، مثل منظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، لتنفيذ برنامجها الوطني للوقاية من السرطان. وقال إن بلده أوشك على افتتاح مركز لعلاج السرطان مزود بقدرات تقنية كافية ووحدة للعلاج الإشعاعي، وأن هذا المركز سيشكل مركزاً مرجعياً على الصعيد دون الإقليمي من أجل توفير علاج شامل للمرضى. ووجه السد ساندا شكره إلى حكومة إيطاليا، وبرنامج العمل من أجل علاج السرطان، وإمارة موناكو على المساهمة في تدريب الموظفين التقنيين الذين يعملون في المركز. وسيلزم إنشاء مركز آخر نظراً لحجم البلد وازدياد عدد حالات الإصابة بالسرطان. وتحقيقاً لهذه الغاية، عرض مشروع من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان ويجري استعراضه حالياً في البنك الإسلامي للتنمية.

٧- وقال إن النيجر تطلب مساعدة الوكالة من أجل الشروع في برنامج للقوى النووية يلبي الاحتياجات من الكهرباء في البلد والمنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تؤيد النيجر مبادرة الوكالة التي تشجع البلدان التي تتقن التكنولوجيا ذات الصلة على المساعدة في نقلها والتدريب عليها حتى يتسنى للمزيد من الدول الأفريقية إضافة القوى النووية إلى مزيج الطاقة المستخدم لديها.

٨- ونظراً لأن ما يزيد على ٨٠ في المائة من الأيدي العاملة تزاوّل الزراعة وتربية الماشية فإن النيجر تعلق أهمية كبيرة على برامج التعاون مع الوكالة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والحملة الأفريقية لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات، بهدف زيادة الانتاج الزراعي والحيواني. وأضاف أن بلده يشعر بالامتنان لليابان على مساعدتها في إعادة إعمار مواقع التعدين، وللولايات المتحدة الأمريكية على ما تقدمه من دعم من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية. وقال إن استخدام التقنيات النووية في مكافحة الحشرات وتحسين أصناف المحاصيل، والتغذية، وحماية البيئة، وحفظ الأغذية، سيساعد على مواجهة تحديات تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر. وتستخدم التقنيات النظرية في دراسة تراكم الغرين في نهر النيجر، وهي ظاهرة مسؤولة في جانب منها عن الفيضانات التي أودت بحياة الكثير من الأشخاص ودمرت العديد من المرافق الزراعية المائية في السنة السابقة.

٩- وعلى الصعيد الدولي، أشار السيد سندا إلى أن بلده يرحب بالتطورات في استخدام تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة بعوضة الملاريا التي تعد سبباً رئيسياً للوفاة في بلدان المناطق المدارية. وقال إن بلده يرحب بدعم الوكالة لحملة استئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية وأنه يشجع كل الدول الأعضاء على تعبئة ما يكفي من الموارد لدعم حملة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الملاريا وذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

١٠- وتقدر النيجر مساعدة الوكالة في البرامج الإقليمية ودون الإقليمية وتؤكد مجدداً التزامها بالاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (اتفاق أفرا) الذي تم تجديده منذ وقت قصير لمدة خمس سنوات أخرى.

١١- وقال السيد تشو يول راي (جمهورية كوريا) إن المجتمع الدولي بذل في السنة الفائتة جهوداً مضمّنة من أجل إيجاد سبل أكثر أماناً وأكثر استدامة لضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبالرغم من ازدياد القلق العام إزاء الأمان النووي في أعقاب حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية فإن الطاقة النووية لا تزال الخيار الأنسب والأقدر عملياً على مواجهة النمو السريع في الطلب على الطاقة، وتغير المناخ، واستنفاد الوقود الأحفوري، ولذلك فإن بلده يشيد بكل الجهود المبذولة من الوكالة ودولها الأعضاء للتوسع في استخدامها والنهوض بها.

١٢- وظلت الطاقة النووية على امتداد العقود الأربعة السابقة تمثل أحد الأشكال الرئيسية للقوى التي تغذي التنمية في بلده. ويشغل بلده حالياً ٢٣ محطة للقوى النووية وتستأثر القوى النووية بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع ما يتم توليده من كهرباء. ولا تدخر حكومة بلاده أي جهد أو موارد لدعم أنشطة البحث والتطوير حتى تظل القوى النووية مصدراً للطاقة المستدامة. وأتت جهود حكومة بلاده أكلها في تموز/يوليه ٢٠١٢ عندما حصلت جمهورية كوريا على موافقة على التصميم القياسي للمفاعل المتقدم النموذجي المتكامل النظام (مفاعل SMART). ويأمل بلده أن يستخدم هذا التصميم على نطاق أوسع في المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأن يتمكن من تقاسم خبرته من أجل مساعدة الدول الأعضاء الأخرى. وإضافة إلى ذلك فإن جمهورية كوريا عاكفة على تطوير دورة وقود حيوي مغلقة تجمع بين تكنولوجيا المعالجة الحرارية لإعادة تدوير النفايات وتقليصها وبين المفاعل السريع المبرد بالصوديوم. واشترك بلده أيضاً في تطوير نظم أكثر أماناً وأكثر ابتكارية

للطاقة النووية، وشارك بدور نشط في مشاريع البحوث التعاونية الدولية، مثل المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات ومشروع إنبرو. وينبغي أن يفكر المزيد من الدول الأعضاء في الانضمام إلى تلك المبادرات العالمية لضمان مستقبل مشرق للطاقة النووية.

١٣- وأضاف السيد يو راي أن التكنولوجيا الإشعاعية تحظى بتقدير متجدد نظراً لإمكاناتها في تحسين حياة البشر من خلال التقدم في ميادين الطب والزراعة والصناعة والأغذية والبيئة. وقال إن حكومة جمهورية كوريا أطلقت منذ وقت قصير خطة لتعزيز التكنولوجيا الإشعاعية تمتد خمس سنوات وتركز على البحوث في مجال المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية. وشرع بلده في عام ٢٠١٢ في مشروع لبناء مفاعل بحوث يهدف إلى ضمان إمدادات مستقرة من النظائر الطبية. وعلاوة على ذلك، فإن معهد التكنولوجيا الإشعاعية المتقدمة، وهو مركز معين متعاون مع الوكالة، سيعود بالخير على المجتمع الدولي من خلال برامج البحثية والتدريبية.

١٤- وقال إن الحكومة والقطاع الخاص في بلده يشاركان في برنامج العمل من أجل علاج السرطان وأن جمهورية كوريا تعمل مع عدد من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإدخال التكنولوجيات التي يمكن أن تحسن تشخيص وعلاج السرطان. وفي عام ٢٠١١ ساهمت جمهورية كوريا بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في مبادرة الاستخدامات السلمية، وسوف تساهم بمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي أخرى خلال السنوات الثلاث اللاحقة.

١٥- وأضاف أن حادث فوكوشيما بعث لنا برسالة قوية تذكرنا بأن الأمان كان وسيظل أولوية ومتطلباً لأي تطوير مستدام للطاقة النووية. وأسست الوكالة بعد الحادث بزمم التعاون الدولي من أجل تحسين الأمان النووي بوسائل شملت من بين ما شملت إقرار خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، وتكوين فرقة عمل لتنفيذ أنشطتها الفرعية، وعقد مؤتمرات دولية للخبراء. أجرت جمهورية كوريا في أعقاب حادث فوكوشيما اختبارات لقياس تحمل كل محطات القوى النووية التي تقوم بتشغيلها لفحص أي ثغرات فيها. واتخذت جمهورية كوريا أيضاً إجراءات لمتابعة توصيات بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة الموفدة في تموز/يوليه ٢٠١١. وأنشأت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في إطار جهودها لزيادة تعزيز إطار الأمان الوطني، لجنة الأمان والأمن النوويين كهيئة رقابية مستقلة مسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية.

١٦- وساهمت جمهورية كوريا في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي باستضافتها مؤتمر قمة الأمن النووي في سول في شهر آذار/مارس ٢٠١٢. وحدد بيان سول الذي أقره مؤتمر القمة التزامات ورؤى لاتقاء الارهاب النووي والإشعاعي وسلط الضوء مراراً على الدور المركزي للوكالة والحاجة إلى مواصلة تعزيز أنشطتها في مجال الأمن النووي. وتعهدت جمهورية كوريا بالعديد من الالتزامات الهادفة خلال مؤتمر القمة، وأطلقت أيضاً مشروعاً تجريبياً لدعم البلدان النامية في بناء نظام لتبعية المواد الإشعاعية. وزاد البلد مساهمته المالية في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة إلى مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢.

١٧- وفيما يتعلق بالضمانات النووية، توصلت جمهورية كوريا والوكالة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى ترتيبات لزيادة التعاون في تنفيذ الضمانات المتكاملة بما يتفق مع استراتيجية الوكالة الطويلة الأجل.

١٨- وأعرب السيد يول راي عن قلق بلده إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية في عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب الضمانات. وقال إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنشاء برنامج نووي يقوض أسس النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا. وأضاف أن جمهورية كوريا عملت في

تعاون وثيق مع المشاركين الآخرين في المحادثات السادسة من أجل إيجاد حل سلمي لهذه لمسألة وأنها ساهمت بذلك في اتفاق شباط/فبراير ٢٠١٢ الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سرعان ما نقضت هذا الاتفاق عندما أطلقت صاروخاً بعيد المدى في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في انتهاك مباشر لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٨٧٤ (٢٠٠٩). ولابد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أن أي استفزازات أخرى ستواجهه برد منسق وحاسم من المجتمع الدولي.

١٩- وينبغي للوكالة، باعتبارها الهيئة التي تكفل التطبيق الكامل للضمانات النووية، ألا تتسامح إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برنامجها النووي. وفي هذا الصدد فإن جمهورية كوريا تأمل أن يقر المؤتمر العام بالإجماع مشروع القرار المتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن بلده يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وفقاً لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وضممانات الوكالة. وتقدر جمهورية كوريا كثيراً جهود الوكالة بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وترى أنه ينبغي للوكالة أن تقوم بدور حاسم في رصد الحالة والتحقق منها.

٢٠- وقال السيد موفسيسيان (أرمينيا) إن تعاون بلده مع الوكالة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مستمر في التطور وأن الوكالة تقدم الدعم في الكثير من المجالات، بما فيها القوى النووية والطب النووي.

٢١- وتثير الأحداث التي يشهدها العالم الحديث تساؤلات حول الخطوات الأخرى التي ينبغي اتخاذها من أجل زيادة أمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولذلك فإن أرمينيا تؤيد مشروع القرار المقترح من الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز فعالية نظام الضمانات وزيادة كفاءته وتطبيق البروتوكول الإضافي النموذجي. وسعيًا وراء زيادة تحسين الأمان في محطات القوى النووية، ترحب أرمينيا أيضاً بالاقتراح المقدم من الدول الأعضاء بشأن تعديل اتفاقية الأمان النووي، وتؤيد مبادرة تعزيز تطبيق الاتفاقية عن طريق تعديل إجراءاتها وخطوطها التوجيهية.

٢٢- وأضاف أن نظام عدم الانتشار يتسم بأهميته الكبيرة في مواصلة تطوير القوى النووية، شأنه في ذلك شأن تطبيق ضمانات معاهدة عدم الانتشار، التي يمكن كفالتها سواء من خلال الاتفاقات الدولية أو عن طريق تحسين التشريعات المحلية. وتفي أرمينيا بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي، وتقدم التقارير والإعلانات السليمة في الوقت المناسب. وترحب أرمينيا بالمساعدة الجارية المقدمة من إدارة الضمانات في هذا الصدد. وقال إن بلده يحسن باستمرار تشريعاته الوطنية، وأدخل التعديلات الملائمة على قانون الاستخدام المأمون للطاقة الذرية في الأغراض السلمية فيما يتصل بحصر المواد النووية ومراقبتها. كما اتخذ الخطوات اللازمة للتصديق على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وسيجري الانتهاء من هذه العملية قريباً.

٢٣- ويحتل برنامج أرمينيا للقوى النووية مكانة رئيسية في استراتيجية الطاقة النووية. ولن يتسنى لبلده الحفاظ على المستوى الكافي من أمن الطاقة واستقلالها ما لم تدخل القوى النووية ضمن مزيج الطاقة لديها. وعقدت في عام ٢٠١١ مشاورات عامة حول وثيقة تقييم التأثيرات البيئية الناجمة عن إنشاء وحدة جديدة للقوى النووية. وعرضت على وزارة حماية الطبيعة نسخة من الوثيقة تتضمن المقترحات والتوصيات التي طرحت في

أثناء المشاورات. وكان رد الوزارة إيجابياً على الوثيقة، واقترحت الوزارة تعديلها حسب الاقتضاء حالما يتم الانتهاء من إعداد الخطط التقنية الخاصة بتشييد الوحدة الجديدة. ويتاح التقرير العلني للاطلاع عليه في الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والموارد الطبيعية ووزارة حماية الطبيعة على شبكة الويب منذ عام ٢٠١٠. ولم تتقدم أي من البلدان المجاورة لأرمينيا خلال تلك الفترة بأي تعليقات أو اقتراحات بشأن الأثر البيئي المرتبط بتشييد محطة جديدة. على أن بعضها ألقى بيانات سياسية حول هذا الموضوع في شتى المنابر. وأكد أن بلده يتقيد تقيداً صارماً بالالتزامات الدولية بموجب اتفاقية تقييم الأثر البيئي في السياقات العابرة للحدود، وأن كل مراحل العمل تسير على أساس الالتزام الدقيق بالإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٢٤- وبذلك جهود موسعة، بمساعدة من الوكالة والخبراء الدوليين، لتحسين الأمان الزلزالي للوحدة القائمة في محطة القوى النووية الأرمينية. وسيجري في أثناء تنفيذ أعمال الصيانة المزمعة في عام ٢٠١٢ إنشاء هياكل داعمة لزيادة قدرة المباني والمعدات على مقاومة الزلازل. وكشفت نماذج مختلف أنواع الحوادث وحالات الطوارئ عن أن المحطة تفي بمعايير المقاومة الزلزالية المحددة في التصميم. وتقدر أرمينيا ما تلقته من مساعدة من إدارة التعاون التقني في تقييم النسخة النهائية من تقرير تقييم الأمان الزلزالي والبركاني للمحطة بغرض تشييد وحدة جديدة. وفي أعقاب بعثة تم إيفادها لهذا الغرض في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لاحظ خبراء الوكالة المستوى الرفيع من جودة الأعمال التي أجريت بالفعل. وأجرت أرمينيا أيضاً اختبارات لقياس تحمل المحطة القائمة وسوف ترفع تقريرها النهائي إلى الاتحاد الأوروبي في مطلع عام ٢٠١٣.

٢٥- وبناء على توصية بعثة فرقة استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة في عام ٢٠١١، تم استعراض البرنامج لتحسين الأمان التشغيلي لمحطة القوى النووية الأرمينية. ويجري حالياً تنفيذ المقترحات والتوصيات التي طرحتها بعثة فرقة استعراض أمان التشغيل. وأعرب السيد موفسيسيان عن تقديره لإدارة الأمان والأمن النوويين على ما قدمته من مساعدة في هذا الاتجاه وفي تحسين مستوى أمان التصميم في محطة القوى القائمة حالياً. ووجه شكره أيضاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والجمهورية التشيكية، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، على المساعدة في رفع مستوى الأمان التشغيلي في المحطة. وقال إن الحكومة قررت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تمديد العمر التشغيلي للمحطة القائمة لحين إدخال المحطة الجديدة في الخدمة. وسيجري بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وضع برنامج لهذه الغاية.

٢٦- وكان من المقرر في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ وضع استراتيجية للتصرف في النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك بالاشتراك مع خبراء من الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن أرمينيا عاكفة أيضاً على اتخاذ التدابير اللازمة للتصديق على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

٢٧- وتؤيد أرمينيا مبادرة المدير العام بشأن نشر نتائج بعثات الوكالة الموفدة إلى محطاتها النووية وفقاً لخطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي المعتمدة في عام ٢٠١١. على أنه بالرغم من ذلك الانفتاح فإن بعض بلدان الجوار لا تزال تتهم أرمينيا بإخفاء معلومات متعلقة بأمان محطاتها النووية، رغم أنها تخضع لإشراف حكومي دائم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عقد المجلس الرئاسي الأرميني لأمان الطاقة النووية الذي يتألف أعضاؤه من خبراء وأكاديميين معترف بهم دولياً، اجتماعه الثالث عشر. ونسقت الوكالة بالإضافة إلى ذلك مساعدة دولية لتحسين الأمان في المحطة. وتناول الاجتماع التقني الخامس الذي عقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حول هذا الموضوع الدور الذي يمكن لأرمينيا والبلدان المانحة الأخرى القيام به لتحسين الأمان في المحطة القائمة.

٢٨- وأكد السيد موفسيسيان استعداد بلده للمشاركة في مشاريع إنبرو المشتركة، لا سيما المشاريع التي تعالج مشاكل تطوير القوى النووية في البلدان الصغيرة وتصميم مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم. واقترحت أرمينيا، بوصفها عضواً نشطاً في مشروع إنبرو إعداد وثيقة تقنية عن إدخال القوى النووية في البلدان التي لديها شبكات كهربائية صغيرة. وتغطي الوثيقة التي ستصدر قريباً المشاكل المتصلة بالوقود النووي المستهلك، والتصرف في النفايات المشعة، والقوى اللازمة لوحدات محطات القوى النووية، وقدرة الشبكات الكهربائية. ووجه السيد موفسيسيان في هذا الصدد شكره إلى إدارة الطاقة النووية على مساعدتها الدول الأعضاء في تطوير القوى النووية.

٢٩- وقال إن أرمينيا تواصل تعاونها مع مختلف البلدان في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وستوقع في المستقبل القريب اتفاقات بشأن هذا الموضوع مع سلوفاكيا وبيلاروس والأردن والإمارات العربية المتحدة. وسوف توقع أيضاً مع حكومة الولايات المتحدة مذكرة تفاهم بشأن الطاقة، بما فيها الطاقة النووية.

٣٠- وفي الختام وجه السيد موفسيسيان شكره إلى المدير العام على زيارته الرسمية إلى أرمينيا، واجتماعه مع قيادة بلده والمناقشات التي دارت حول تطوير القوى النووية في أرمينيا.

٣١- وأعرب السيد مباراوا (جمهورية تنزانيا المتحدة) عن تقديره لرسالة الأمين العام للأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق منها بصياغة استراتيجيات ملائمة لتطوير تطبيقات سلمية في مجال التكنولوجيا النووية، والسيطرة، إن لم يكن القضاء تماماً، على انتشار الأسلحة النووية.

٣٢- وقال إن الدول الأعضاء في الوكالة في حاجة إلى تنسيق جهودها من أجل تحسين معايير الأمان النووي وتعزيز التصدي للطوارئ الإشعاعية وضمان استخدام الطاقة النووية استخداماً آموناً من أجل التنمية. وأضاف أن تنزانيا تقدر كثيراً دور برنامج التعاون التقني في ضمان استخدام التكنولوجيات النووية استخداماً آموناً، ووجه الشكر إلى الوكالة على دعمها المتواصل لتطبيقات التكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية، والزراعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وإدارة الموارد المائية، والصناعة والطاقة، وهي تطبيقات ساهمت بدور مهم في حفز الأنشطة الاقتصادية في تلك الميادين. ويركز برنامج الوكالة للتعاون التقني في تنزانيا باستمرار على الأنشطة الموجهة إلى المستعملين النهائيين والتي تحقق أثراً اجتماعياً اقتصادياً ملموساً بما لا يتعارض مع الأولويات الحكومية. وسيجري تعزيز الجهود مستقبلاً في هذا الاتجاه، وتلتزم حكومة بلاده بوضع استراتيجية ملائمة من أجل تنفيذ واستدامة كل الأنشطة الوطنية ذات الصلة.

٣٣- وتشارك تنزانيا أيضاً بدور نشط في برنامج التعاون الإقليمي من خلال تقديم خبراء للمشاركة في مختلف البعثات الإقليمية وتوفير الموارد لاستضافة الأحداث الإقليمية. واستضافت تنزانيا في عام ٢٠١٢ ثمانية أحداث إقليمية في ميادين الأمن النووي، والأمان الإشعاعي، وتخطيط الطاقة، والعمليات الإشعاعية، وسلامة الأغذية، والأمان في تعدين اليورانيوم، وتصميم المشاريع.

٣٤- ويقدر بلده التزام الوكالة منذ عهد بعيد بمساعدة برنامج الوطني لمكافحة السرطان، لا سيما في مجالات الطب النووي والعلاج الإشعاعي وتنمية الموارد البشرية. وقال إن الوكالة ساعدت بلده على إنشاء مركزها الثاني لعلاج السرطان، وهو مركز بوغاندو الطبي، وخفف ذلك بالتالي من العبء الواقع على مركز السرطان الآخر الوحيد في البلد، وهو معهد أوشان رود للسرطان. وتلقى المركز أيضاً جهازاً جديداً للعلاج الإشعاعي عن بعد باستخدام الكوبالت-٦٠، وجهازاً للتشيع الداخلي باستخدام الكوبالت-٦٠. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوكالة تساعد تنزانيا على بناء قدرات مواردها البشرية من خلال برامج التدريب، والمنح الدراسية،

والزيارات العلمية، والبرامج على مستوى الدرجات المحلية في مجال التصوير الإشعاعي العلاجي، والعلاج السريري للأورام، وكذلك من خلال الجامعة الافتراضية لمكافحة السرطان. وتحسنت قدرات العلاج بنحو ٥٠ في المائة بفضل المساعدة المقدمة من الوكالة، وسمح ذلك بعلاج ٤٠٠٠ مريض سنوياً. وهدفنا هو مواصلة شراكتنا مع الوكالة من أجل تعزيز المراكز القائمة لعلاج السرطان وإنشاء مراكز جديدة في المناطق الأربعة من البلد.

٣٥- وسوف تبدأ تنزانيا في تعدين اليورانيوم في المستقبل القريب. وتضمن الحكومة الامتثال لتدابير الأمان ذات الصلة في كل مراحل العمل وسوف تستمر في التماس مساعدة الوكالة في هذا الصدد. وسنت تنزانيا تشريعاً يكفل اتباع الممارسات المأمونة ووقاية الجمهور والبيئة، وهي ملتزمة ببناء القدرات المطلوبة لتنفيذ المشاريع بفعالية، والامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقات الوكالة واتفاقياتها. كما تؤكد تنزانيا مجدداً التزامها بالتعاون الإقليمي الأفريقي في إطار اتفاق أفرا وتحت الدول الأعضاء الأخرى على دعم هذه المبادرة.

٣٦- وبنجاح القضاء على مرض الطاعون البقري في أيار/مايو ٢٠٠٧، باتت صناعة الإنتاج الحيواني في تنزانيا تساهم بدور متزايد الأهمية في تحسين سبل عيش السكان والنهوض بالاقتصاد الوطني. وساهمت الوكالة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الإنمائيين الآخرين، بدور أساسي في هذا النجاح وشاركت أيضاً في تشخيص ومكافحة الأمراض الأخرى. واستفادت كثيراً الدول الأعضاء من أنشطة البحث والتطوير، وبناء القدرات، والخدمات التحليلية المقدمة من مختبرات العلوم والتطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف على امتداد السنوات الخمسين السابقة. وتدعم تنزانيا جهود الوكالة الرامية إلى مواءمة تلك المختبرات مع آخر المعايير الدولية في السنوات المقبلة.

٣٧- وأسفر نقل التكنولوجيا إلى تنزانيا ضمن إطارها البرنامجي القطري عن فوائد مهمة. على أن استخدام التقنيات النووية يعرقله الافتقار إلى العاملين الذين يتمتعون بالمعرفة والمهارات المطلوبة في مجالات الصحة، والزراعة، وتنمية الإنتاج الحيواني، والتطبيقات الصناعية، والطاقة والبيئة. وتسعى تنزانيا في إطار جهودها لمعالجة تلك الحالة إلى الانضمام إلى الشبكة العالمية لتقييم الأمان حتى يمكنها الاستفادة من الدراية الفنية للمعاهد في البلدان الأخرى.

٣٨- وأكد السيد مباراوا مجدداً التزام حكومة بلاده بالوفاء بالتزاماتها ودعم جهود الوكالة في بلوغ الأهداف المكلفة بتحقيقها. وتتعهد تنزانيا في هذا الصدد بكامل حصتها في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني.

٣٩- وقالت السيدة هيركس (ألمانيا) إن بلدها أعاد النظر في دور الطاقة النووية في سياستها الوطنية للطاقة إثر حادث فوكوشيما وسوف تنهي تدريجياً كل أنشطة إنتاج الكهرباء في محطات القوى النووية الموجودة لديها بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. وبالرغم من أن ذلك يفرض تحدياً هائلاً على النظام الوطني للإمداد بالطاقة فإن ألمانيا تحرز تقدماً طيباً نحو إيجاد حلول لها. وسوف تركز جهودها الرامية إلى ضمان إمدادات ميسورة وموثوقة من الطاقة على كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وتوسيع الشبكات الكهربائية، وتكنولوجيا التخزين. غير أن التكنولوجيا النووية الأكثر أماناً ستظل تكتسي أهمية كبيرة. وقالت السيدة هيركس إن عدداً كبيراً من محطات القوى النووية في بلدها سيظل قيد التشغيل خلال العقد التالي، ناهيك عن كل محطات القوى القائمة والتي لا تزال قيد التشييد في البلدان المجاورة. وسوف تزداد في المستقبل أهمية إخراج المرافق النووية من الخدمة، والتخلص المؤقت، والتخلص النهائي من النفايات المشعة. وتضطلع الوكالة بدور مركزي في هذا الخصوص، وسوف تواصل ألمانيا تعاونها البناء مع الأمانة والدول الأعضاء في المحافل ذات الصلة.

٤٠- وفيما يتعلق بالميزانية العادية المقترحة للوكالة لعام ٢٠١٣، قالت السيدة هيركس إن بلدها يؤيد بقوة ضمان التمويل الكافي لتمكين الوكالة من أداء مهامها بفعالية. وأضافت أنها تعتقد في نفس الوقت أنه يجب التحلي بالكفاءة في إنفاق الموارد، مع التركيز على الأولويات والوفورات. كما أن استمرار أجواء عدم التيقن المالي، والأعباء الإضافية التي تتكدها الميزانية الوطنية، والتدابير التقشفية في كافة المجالات، أفضت بألمانيا إلى مطالبة كل المنظمات الدولية باتباع سياسة قائمة على النمو الصفري. على أن ألمانيا لا تزال مستعدة لدعم الوكالة متى نشأت احتياجات محددة. وقالت إن تقييم ألمانيا الشامل للميزانية المقترحة إيجابي بدرجة كبيرة، وإنها ترحب بتوجيه الاهتمام إلى تحديد الأولويات، والكفاءة، وإدارة الجودة. ويكشف النمو الحقيقي الصفري لعام ٢٠١٣ عن مراعاة البيئة المالية الصعبة. وألمانيا إذ تتطلع إلى دورات الميزانية اللاحقة، تقدر الالتزام بالاستمرار من حيث المبدأ في اتباع سياسة النمو الصفري، وقد علقت أهمية كبيرة على تدابير تحسين الشفافية والكفاءة والفعالية، ليس فقط في الميزانية، بل والإدارة أيضاً، وترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المدير العام في هذا الاتجاه.

٤١- وشددت السيدة هيركس على أهمية وضع نظام ضمانات يتسم بالفعالية والكفاءة، وذكرت بأن بلدها يمول أحد أعرق البرامج الوطنية لدعم ضمانات الوكالة. وترى ألمانيا أن معيار التحقق ينبغي أن يستند إلى اتفاق ضمانات شاملة بالاقتران مع بروتوكول إضافي، وتحث كل الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على تلك الاتفاقات مع الوكالة أن تفعل ذلك. وقالت إن بلدها على استعداد لدعم الأنشطة الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي في إطار مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار.

٤٢- ولم يكن تطبيق الضمانات المتكاملة في إطار البروتوكول الإضافي فعالاً فحسب، بل كان أيضاً مثلاً يحتذى به في جهود ترشيد التكاليف وزيادة الكفاءة بما يعود بالنفع على الأمانة والدول الأعضاء والقطاع الخاص. ويرحب بلدها بأي مبادرات أخرى تتخذها الأمانة لاستشراف آفاق المستقبل. وتؤيد ألمانيا نهج الضمانات على مستوى الدولة الذي يأخذ بعين الاعتبار الحالة التقنية والهيكل القانونية والمؤسسية داخل الدولة.

٤٣- وتقدر جهود المدير العام وفرقة العمل المعنية بالأمان النووي في سبيل التنسيق والمساعدة على تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي على الوجه الأكمل ودون إبطاء. واستهلت في إطار خطة العمل عمليات استعراضية سواء على المستوى الدولي أو الوطني في شتى الميادين، وهي عمليات جديرة بكل الدعم من الدول الأعضاء حتى يمكنها مواصلة تعزيز منظومة الأمان النووي على نطاق العالم. وسوف يواصل بلدها دعم أنشطة الوكالة في مجال الأمان النووي، خاصة في ميدان التأهب والتصدي للطوارئ. ومن شأن إنشاء نظام معلومات يحتوي على بيانات تقنية عن محطات القوى النووية أن يشكل أداة قيمة بشكل خاص على صعيد تعزيز إدارة الطوارئ. وتلتزم ألمانيا بالتعاون الدولي في البحوث من أجل تحسين أمان المنشآت النووية.

٤٤- واتفق المشاركون في مؤتمر قمة الأمان النووي الذي عقد في سول في آذار/مارس ٢٠١٢ على الحاجة إلى مواصلة الجهود من أجل منع الانتشار النووي وحماية المواد النووية والمشعة من السرقة والتخريب والوصول غير المأذون به والنقل غير المشروع. ولاقت مبادرة ألمانيا بشأن وضع معايير دولية لتأمين المصادر القوية الإشعاع تأييداً دولياً.

٤٥- وقالت إن بلدها قدم على امتداد السنوات الأربع الفائزة مساهمات كبيرة إلى الوكالة لأغراض الأمان النووي، بما في ذلك مساهمة بمبلغ ٥ ملايين يورو لتأمين المصادر المشعة. وعقب إفاد بعثة لتقصي الحقائق بالتعاون مع مكتب الأمان النووي التابع للوكالة في أيار/مايو ٢٠١٢، فإن ألمانيا مستعدة لمساعدة السلطات الليبية

على تعزيز أمن منشآتها النووية والمصادر القوية الإشعاع. وتعهد بلدها في عام ٢٠١١ بمساهمة أخرى قدرها ٢,٥ مليون يورو من أجل تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات، ليصل بذلك مجموع مساهماتها في المشروع ٧,٥ مليون يورو.

٤٦- وتقدر ألمانيا كثيراً ما تقدمه الدول الأعضاء من مساعدة من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني الذي تحققت بفضل تحسينات واضحة في مجالات مهمة، من قبيل الصحة، خاصة علاج السرطان، وإدارة الموارد المائية، والزراعة وحماية البيئة. وسوف يواصل بلدها بذل أقصى ما في وسعه لدعم جهود الوكالة في هذا الصدد.

٤٧- وتنتهي ألمانيا مرة أخرى، باعتبارها عضواً مؤسساً لمشروع إنبرو، على فريق المشروع لما قام به من أعمال. ويشكل مشروع إنبرو قاعدة حاسمة لتبادل النهج الابتكارية حيال البنية الأساسية النووية، مع تأكيد أهمية التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل والحوار العالمي. وسوف تواصل ألمانيا دعم الجهود المبذولة في إطار مشروع إنبرو من أجل ضمان استخدام الطاقة النووية استخداماً مأموناً وأمناً.

٤٨- وفيما يتعلق بالنهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، يتاح احتياطي من اليورانيوم الضعيف الإثراء في أنغارسك منذ شباط/فبراير ٢٠١١، ولا يزال مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء التابع للوكالة قيد التشييد. وذكرت السيدة هيركس أن هذه المهمة معقدة، لا سيما من حيث التكاليف التشغيلية في المستقبل، ومنع وقوع أي خلل يمس سلامة أداء سوق الوقود النووي. وإذا أخذت مجموعة من الدول المهتمة مشروع حرم الإثراء المتعدد الأطراف الذي اقترحه ألمانيا فإن بلدها على استعداد للمساعدة والتيسير في تنفيذه.

٤٩- ويشعر بلدها بالتشجيع بعد النتائج التي أسفرت عنها اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وتمثل تقوية نظام معاهدة عدم الانتشار وتطبيقها الذي تساهم فيه الوكالة بدور محوري، أولوية بالنسبة لألمانيا، ولكن ذلك لا يزال في حاجة إلى الكثير من العمل.

٥٠- وأشارت السيدة هيركس إلى الأعمال المهمة الجارية في إطار التحضير لعقد مؤتمر حول انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويتوقف نجاح المؤتمر على ما سيلقاه من زخم من المنطقة نفسها. وينبغي تلافي أي عمل يمكن أن يقوض نجاحه، مثل تقديم قرار من المؤتمر العام يستهدف إسرائيل دون غيرها.

٥١- وترحب ألمانيا بقرارات المجلس الأخيرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية. وقالت إن من دواعي القلق البالغ عدم اتخاذ إيران أي خطوات لتبديد الشكوك الخطيرة في الطابع السلمي حصراً لبرنامجها النووي. بل على النقيض من ذلك فإن تركيب المزيد من الطارادات المركزية في محطة فوردو وزيادة قدرتها على الإثراء بنسبة ٢٠ في المائة يبعث على المزيد من القلق. وتزال التساؤلات المتعلقة بالأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامج إيران النووي في حاجة إلى إجابات، وقد أشار آخر تقرير للمدير العام مرة أخرى إلى أن الوكالة ليست قادرة على التحقق من عدم وجود أنشطة غير معلنة في ذلك البلد. وقدمت ثلاثية الاتحاد الأوروبي+٣ في أثناء اجتماعها مع إيران في بغداد وموسكو عرضاً بناءً ومتوازناً على إيران كخطوة أولى نحو بناء الثقة. ودعت ألمانيا إيران إلى المشاركة بجدية في ثلاثية الاتحاد الأوروبي+٣ والتعاون على الوجه الأكمل مع الوكالة وفقاً للقرار الذي اعتمده مجلس المحافظين في الأسبوع

الماضي.<sup>٢</sup> وتستطلع ألمانيا كل الخيارات من أجل التفاوض على حل لهذه المسألة، ولكنها مستعدة لزيادة الضغوط إذا استمرت إيران في رفض التعاون.

٥٢- وقال إن ألمانيا يساورها أيضاً عميق القلق بسبب برنامج الأسلحة النووية الذي تسعى إليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما يؤسف له أن الأحداث الأخيرة زادت الشكوك حول ما إذا كان ذلك البلد على استعداد للتخلي عن برنامجها النووي. وسوف تكون عودة مفتشي الوكالة بادرة إيجابية. وفي هذا الصدد، دعت ألمانيا كل الدول المعنية إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

٥٣- وتبين لمجلس المحافظين في عام ٢٠١١ أن سوريا غير ممتثلة لاتفاق ضماناتها. وحثت ألمانيا سوريا على الوفاء بوعودها والتعاون تماماً مع الوكالة من أجل توضيح كافة المسائل العالقة المتصلة ببرنامجه النووي.

٥٤- وأكد السيد حامد (السودان) أهمية دور الوكالة ليس فقط في تنفيذ نظام الضمانات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بل وكذلك في ضمان إتاحة فوائد الطاقة النووية في الأغراض السلمية لكل الدول الأعضاء في مجالات من قبيل الزراعة، والأمن الغذائي، والصحة، والمياه، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية. وقال إن بلده يقدر أنشطة الوكالة الرامية إلى دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٥٥- ويثبت حرص الدول الأعضاء على الشروع في برامج للقوى النووية رغم حادث محطة فوكوشيما للقوى النووية أنه لا بديل عن استخدام الطاقة النووية النظيفة والمأمونة في التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والقضاء على كافة أشكال التلوث الناشئ عن مصادر الطاقة الأخرى. وأشار إلى أن الحكومة السودانية مستمرة في تنفيذ برنامجها النووي الوطني وأنها تتطلع إلى إقامة تعاون أوثق مع الوكالة في هذا الصدد.

٥٦- ويرحب السودان بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، ويأمل أن يشكل المؤتمر الوزاري المزمع عقده في اليابان خطوة أخرى على طريق تقوية الأمان النووي وتمكين كل المشاركين من الاستفادة من الدروس المستخلصة في هذا المضمار.

٥٧- ويعتزم بلده اعتماد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وعلاوة على ذلك، قررت وزارة العلوم والاتصالات فصل السلطة المسؤولة عن الرقابة على الأنشطة النووية والإشعاعية عن مستعملي ومروجي الطاقة النووية. وتم أيضاً إنشاء لجنة وطنية عرضت على مكتب الوكالة للشؤون القانونية مشروع قانون بشأن الطاقة النووية. وسوف يُراعى ما سيرد من تعليقات على مشروع القانون الذي سيرفع بعد ذلك إلى السلطات المختصة لسنه، ربما في نهاية عام ٢٠١٢. وسيكون السودان قد انتهى آنذاك من وضع كل الإجراءات القانونية والإدارية المتصلة بإنشاء سلطة رقابية مستقلة.

٥٨- وأشار إلى أن بلده أطلق في شباط/فبراير ٢٠١٢، بالتعاون مع الوكالة، مشروعاً لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا. وتلقى السودان قرضاً من البنك الإسلامي للتنمية من أجل إنشاء البنية الأساسية اللازمة، وتقدم الوكالة التدريب والدراية الفنية وبعض المعدات الضرورية. وسوف يكون نجاح المشروع نموذجاً يحتذى به في المناطق الأخرى الساعية إلى مكافحة هذا المرض الذي كان سبباً وراء عرقلة التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية.

٥٩- واستقبل السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إحدى البعثات المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان التي عملت بنجاح مع فريق تقني وطني ومع الأخصائيين الصحيين المعنيين. وعكف خبراء تقنيون سودانيون على دراسة تقرير البعثة وسوف تنفذ توصياته وفقاً لجدول زمني محدد. وشارك بلده أيضاً في اجتماع بين الوكالة والبنك الإسلامي للتنمية عقد في جدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حول تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية من أجل بناء قدراتها في مجال علاج السرطان.

٦٠- وفي إطار المشروع الهادف إلى زيادة إنتاجية المحاصيل باستخدام التقنيات المرتبطة بالمجال النووي، أنتج السودان نوعين من الطماطم المحسنة وراثياً التي قررت السلطات المعنية الانتقال بهما من المرحلة التجريبية إلى مرحلة الإنتاج الزراعي. وأنشئت أيضاً صوبات لإنتاج أصناف محسنة من الذرة والقمح القادرة على مقاومة الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة.

٦١- ويركز السودان خلال دورة التعاون التقني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على خمسة مجالات رئيسية: الطاقة النووية، وصحة الإنسان، والزراعة، والموارد المائية، والوقاية من الإشعاعات. ويهدف أحد المشاريع إلى ضمان الأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية عن طريق زيادة إنتاجية المحاصيل من خلال التقنيات الزراعية المحسنة وإدارة المحاصيل، بينما يسعى مشروع آخر إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين إنتاجية الموارد الحيوانية. ويوجد أيضاً مشروع لتحسين وتوسيع خدمات العلاج الإشعاعي والطب النووي وتشجيع صيانة المعدات بانتظام، كما يوجد مشروع لمعالجة مسائل الصحة والمخاطر البيئية عن طريق منع تلوث المياه الجوفية.

٦٢- وجرى التنسيق في أثناء إعداد الإطار البرنامجي القطري للسودان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بين السلطات المسؤولة عن أولويات التنمية المستدامة في البلد، بما فيها وزارة الصحة، ووزارة الثروة الحيوانية، والوزارات المسؤولة عن الكهرباء والموارد المائية، ومختلف المراكز والمؤسسات المتخصصة. ويساعد أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديثها.

٦٣- ويقوم السودان بدور نشط في تخطيط وتنفيذ مشاريع أفرا التي حققت نجاحاً هائلاً. واستضاف حديثاً إقليمياً تحت رعاية اتفاق أفرا وسيستضيف أحداثاً أخرى قبل نهاية السنة. واستقبل السودان أيضاً عدد من زيارات الخبراء في إطار مشاريع أفرا.

٦٤- وأضاف السيد حامد أن بلده سيستضيف المؤتمر العربي الحادي عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ووجه الدعوة إلى المدير العام لحضور المؤتمر الذي ستناقش فيه مسائل علمية بالغة الأهمية.

٦٥- وتابع قائلاً إن السودان يمثل تماماً لكل التزاماته بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة التي صدق عليها، وبحث جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة من أجل تهيئة مناخ يساعد على إشاعة السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ويدعم بلده الوكالة في استعراض الصكوك المودعة لديها ويشجع على مواصلة تلك الأنشطة في المستقبل. وقدمت اللجنة السودانية التي تولت دراسة الصكوك القانونية القائمة من أجل تنسيق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تقريراً تعكف على دراسته حالياً السلطات المختصة.

٦٦- وإدراكاً لمخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط فإن دول المنطقة كلها تقريباً انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار وأثبتت عزمها اتخاذ خطوات عملية على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. والاستثناء

في هذا الصدد هو إسرائيل التي لا تزال مستمرة في تحدي المجتمع الدولي بامتناعها عن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة الشاملة، ويرفضها كل المبادرات الدولية في هذا الصدد. ويحول سلوكها دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولذلك دعا السودان إلى التدخل من أجل حمل إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لعمليات التحقق التي تجريها الوكالة حسب ما دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وشدد على الحاجة إلى إبقاء مسألة القدرات النووية الإسرائيلية في جدول أعمال المؤتمر العام نظراً لأن الوكالة هي الهيئة التقنية المسؤولة عن التحقق النووي.

٦٧- وقد تقرر عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويثق السودان بأن كل الأطراف المعنية ستشارك في هذا المؤتمر. وكلفت الوكالة بمهمة إعداد الوثائق المرجعية للمؤتمر. ويرحب بلده بالمحفل الذي أقامته الوكالة في هذا الصدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ويأمل أن تسهم نتائج مداواته في نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢. ويبدو أن الجهود الدولية المبذولة حالياً بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تفتقر إلى القناعة اللازمة، ولذلك فإن السودان يحث الهيئات الدولية ذات الصلة على عدم إضاعة أي وقت في اتخاذ خطوات جادة نحو بلوغ ذلك الهدف، وضمان نجاح المؤتمر المرتقب. ومن شأن نجاح المؤتمر أن يدعم نظام عدم الانتشار ويعزز بالتالي السلام والأمن الدوليين.

٦٨- وأعرب السيد سوارتز (بوتسوانا) عن تأييده الجهود الدؤوبة التي يبذلها المدير العام وفريقه من أجل كفاءة استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وقال إن هذه التكنولوجيا لا تزال تساهم بدور محوري في رفع مستوى حياة من هم أقل حظاً في العالم أجمع، لا سيما في ميداني الزراعة والصحة.

٦٩- ووقع بلده عدداً من صكوك الوكالة. وانضمت بوتسوانا في السنة الأخيرة وحدها إلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وقبلت الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي، وأودعت صك قبولها رابع تمديد لاتفاق أفرا. وقدمت بوتسوانا أيضاً خمسة من مفاهيم المشاريع من أجل دورة التعاون التقني لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المتصلة بإطارها البرنامجي القطري للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٧٠- وأعرب السيد سوارتز عن تقديره للوكالة على برنامجها للتعاون التقني والمشاريع الجاري تنفيذها لصالح شعب بوتسوانا، فضلاً عن العلاقات العميقة والودية بين الوكالة وبلده. وينبغي مواصلة وتعزيز هذا التعاون في الوقت الذي تشعر فيه بوتسوانا بحاجة ماسة إلى الدعم والمساعدة في الحصول على التكنولوجيات النووية الملائمة واعتمادها وتكييفها واستخدامها من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وزيادة فرص بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق رؤيتها الوطنية.

٧١- وتشارك بوتسوانا في اتفاق أفرا الذي حقق فوائد جمة في عدد من الميادين، من بينها الزراعة، والصحة، وتعددين اليورانيوم، والتصرف في النفايات. ووجه السيد سوارتز شكره إلى الوكالة على دعمها السخي في هذا الصدد، وإلى اللجنة الإدارية الميدانية لأفرا على تفانيها في إدارة البرنامج. وقال إن وعي السكان بثمار تسخير التكنولوجيات النووية ازداد كثيراً بفضل ما تحقق من نجاح وما قدمت من إسهامات من أجل الحد من الفقر من خلال مشاريع الوكالة الوطنية والإقليمية ومشاريع أفرا في بوتسوانا.

٧٢- وتفي بوتسوانا بالتزاماتها بالمساهمة في صندوق التعاون التقني واستضافة أنشطة الوكالة. واستضافت بوتسوانا دورتين تدريبيتين وحلقة عمل واحدة في عام ٢٠١٢، وسوف تستمر في دعم أنشطة الوكالة إقليمياً ودولياً على السواء. ويحتاج اتفاق أفرا، باعتباره حجر الزاوية للتقدم على صعيد التكنولوجيا النووية في منطقة أفريقيا، إلى تمويل كامل. ولذلك فإنه يشجع الدول الأعضاء ومانحيها على سداد اشتراكاتها المقررة أسوة ببلده.

٧٣- ويقدر بلده كثيراً اهتمام الوكالة المتزايد بعلاج السرطان في البلدان النامية، خاصة من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان الذي يسعى إلى زيادة قدرة الوكالة على مساعدة الدول الأعضاء في توفير العلاج والرعاية في مجال معالجة السرطان. وتتابع بوتسوانا البرنامج باهتمام بالغ وتتطلع إلى استقبال البعثة المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان في عام ٢٠١٣.

٧٤- وأعرب عن إيمان بوتسوانا بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لما فيه خير البشرية جمعاء وهي تتمسك بالمبادئ التي تنص عليها اتفاقات الضمانات المبرمة بموجب معاهدة عدم الانتشار. والبروتوكولات الإضافية. ولذلك، تشجع بوتسوانا جميع الدول الأعضاء على التقيد بالأحكام المنصوص عليها فيها. وأشار السيد سوارتز إلى أهمية دور الوكالة في تعزيز وتيسير التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقال إن نظام الضمانات يسمح للدول بإثبات التزامها باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وزيادة تعزيز الثقة في الطابع السلمي لأنشطتها النووية حتى تغدو إمكانية بناء مستقبل آمن ومأمون حقيقة واقعة.

٧٥- وقال السيد فاسيوناس (ليتوانيا) إن حادث فوكوشيما غير جدول الأعمال العالمي مشدداً على زيادة الاهتمام بالأمان والأمن النوويين. وجرى بالفعل اتخاذ إجراءات كثيرة لزيادة الأمان النووي على نطاق العالم.

٧٦- وتشكل الطاقة النووية جزءاً مهماً من مزيج الطاقة في ليتوانيا، ولكن لا بد من تطويرها وفقاً لأرفع معايير الأمان الدولية نظراً لما تنطوي عليه الحوادث النووية من عواقب عابرة للحدود. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يجري تقييمات شاملة وشفافة للمخاطر والأمان في محطات القوى النووية لدى كل أعضائه. وعلاوة على ذلك، وافقت سبعة بلدان مجاورة للاتحاد الأوروبي طوعاً على المشاركة في عملية اختبارات التحمل على الرغم من أنها لم تتعاون جميعاً تعاوناً تاماً في هذا الصدد حتى الآن.

٧٧- وتقوم الوكالة بدور محوري في تقوية الإطار العالمي للأمان والأمن النوويين. وتحدد خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي عدد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمان النووي على نطاق العالم. وترحب ليتوانيا بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وما اتخذ من خطوات نحو تقييم الأمان النووي، وتعزيز فعالية بعثات استعراضات النظراء التي توفدها الوكالة، وتقوية الهيئات الرقابية، واستعراض معايير أمان الوكالة، والإطار الدولي للتأهب والتصدي للطوارئ.

٧٨- وقال إن بلده يشجع جميع الدول الأعضاء على إجراء تقييمات شاملة للأمان في محطات القوى النووية القائمة والتي قيد التشييد والمزمع إنشاؤها. وتحثها على أن تستخدم بانتظام استعراضات النظراء وبعثات المتابعة التي تتناول الفعالية الرقابية، والأمان التشغيلي، وأمان التصميم، والتأهب للطوارئ. ولعل من مصلحة الجميع أن تتاح نتائج بعثات الوكالة للجمهور.

٧٩- وينبغي تعميم المعايير الدولية للأمان والأمن النوويين وتطبيقها دون أية تحفظات. ويسر بلده أن تراجع معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، ويشدد على ضرورة قيام البلدان بإدماج معايير الأمان الدولية في تشريعاتها الوطنية حتى تصبح ملزمة قانوناً. ولكل دولة الحق في تطوير الطاقة النووية ولكن هذا الحق تترتب عليه

الالتزامات المتصلة بذلك الحق. وينبغي أن يراعي أي قرار وطني في هذا الصدد أي آثار ممكنة على المنطقة، لا سيما بلدان الجوار القريبة. وبالرغم من أن الأمان والأمن النوويين ينطويان على تكلفة عالية ويستغرقان كثيراً من الوقت فإن تكلفة الأخطار أكبر من أن يسمح بها. وينبغي أن تخضع البنية الأساسية النووية، بما في ذلك الموارد البشرية، لتقييمات شاملة بجملة وسائل، بما فيها بعثات الوكالة.

٨٠- ويمضي العمل بخطى جيدة في مشروع محطة فيزاجيناس للقوى النووية في ليتوانيا، وتهدف هذه المحطة إلى توفير الطاقة لكل بلدان البلطيق. ووقع الاختيار على مستثمر استراتيجي وتقرر استخدام تكنولوجيا مفاعلات الماء المغلي المتقدمة. وخلصت المفوضية الأوروبية إلى أن هذا المشروع يمثل لمعاهدة يوراتوم وأنه سيكفل أمن الإمداد بالطاقة في منطقة البلطيق، وسيحقق التكامل تماماً بين دول البلطيق وسوق الطاقة الأوروبية الداخلية. وتشدد المفوضية الأوروبية أيضاً على أنه لا بد لمحطة فيزاجيناس للقوى النووية أن تمتثل لمبادئ الأمان الأساسية المحددة في التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الأمان النووي، وترحب بالتزام ليتوانيا بإجراء اختبارات لقياس التحمل في إطار عملية الترخيص. وأقر برلمان ليتوانيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢ عدداً من القوانين الهادفة إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وتيسير إنشاء الشركة التي ستتولى تشغيل المحطة في المستقبل وتوقيع اتفاقات المشروع. وأنجزت جميع الاستعدادات التقنية الرئيسية للمشروع، بما فيها تقييم الأثر البيئي، ودراسة النقل، وتخطيط الأراضي، وتقييم الموقع وفقاً لمتطلبات الأمان الصادرة عن الوكالة. وأبدت بعثات الوكالة التي تولت تقييم الأثر البيئي والموقع ردود أفعال إيجابية وقيمة. وترحب ليتوانيا بما تقدمه الوكالة من دعم شامل ومتسم بالكفاءة، لا سيما من أجل تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية في البلد تمهيداً لترخيص وتشيد محطة فيزاجيناس للقوى النووية.

٨١- واتخذ بلده في أعقاب حادث فوكوشيما خطوات لتعزيز نظامه القانوني المتصل بالتأهب والتصدي للطوارئ النووية أو الإشعاعية. واعتمدت معايير لوقاية الجمهور في مثل تلك الأحداث ووضعت خطة لحماية السكان في حالة وقوع حادث نووي، مع مراعاة توصيات الوكالة.

٨٢- وقامت ليتوانيا في عام ٢٠١٢ بتحديث الخطة النهائية لإخراج محطة إغناينا من الخدمة بعد أن أنهت تشغيلها التجاري في عام ٢٠٠٩. وسيجري في إطار هذه الخطة تشييد جميع المرافق والبنى الأساسية اللازمة لدعم الإخراج من الخدمة بحلول عام ٢٠١٨، وسيجري تفريغ الوحدتين من الوقود بحلول عام ٢٠١٩، وسيتم الانتهاء من إخراج المحطة من الخدمة في عام ٢٠٢٩، رهنأ بتوافر الموارد المالية. وتم بالفعل تفريغ الوقود تماماً من مفاعل الوحدة الأولى بينما لا يزال العمل جارياً في تفريغ وقود الوحدة الثانية. وتنفذ كل أنشطة الإخراج من الخدمة وفقاً للمشاريع والبرامج المتفق عليها مع السلطة الرقابية النووية واتخذت جميع التدابير التقنية والإدارية اللازمة لضمان الأمان في هذا العمل. وبالنظر إلى أن الوقود النووي المستهلك لا يزال موجوداً في موقع المحطة، أجريت الاختبارات الأوروبية لقياس تحمل الوحدات المغلقة، والمرفق القائم لخزن الوقود المستهلك، والمرفق الجديد الذي لا يزال قيد التشييد. وكشفت نتائج اختبارات التحمل عن مستوى كاف من التأهب لحالات الطوارئ وتبين أن تصميم محطة إغناينا يوفر مستوى كاف من الوقاية ضد الأحداث الخارجية.

٨٣- وتواصل ليتوانيا العمل من أجل تحسين بنيتها الأساسية للوقاية من الإشعاعات من أجل تحقيق الوقاية المثلى للجمهور والتقليل إلى أدنى حد من التعرض الطبي. وحددت مستويات مرجعية تشخيصية للتصوير الإشعاعي، والكشف الفلوري، والتصوير الإشعاعي للثدي، والتصوير المقطعي الحاسوبي، ولكن المخاوف العامة ظلت سائدة. وتأمل ليتوانيا أن تتعاون مع الوكالة في الوصول بالتكنولوجيات الطبية إلى المستويات المثلى واستحداث تكنولوجيات طبية جديدة.

٨٤- ويقمّ الاتحاد الأوروبي، إلى جانب اختبارات التحمل التي يجريها، الأمن النووي لمحطات القوى النووية في بلدانه الأعضاء. وحدد ٣٢ ممارسة جيدة يعكف بلده على تنفيذها في إطار نظامه الوطني للأمن النووي.

٨٥- وروجعت وعدلت المتطلبات القانونية للوقاية المادية للمرافق النووية والمواد النووية في ليتوانيا، مع مراعاة تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وما يقابلها من توصيات صادرة عن الوكالة.

٨٦- وأنشأت ليتوانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ مركز امتياز للأمن النووي يركز على تنظيم التدريب، والحلقات الدراسية المتخصصة، وتمارين محاكات الأمن النووي، بما في ذلك إجراءات مكافحة التهريب النووي. ويشكل هذا المركز جزءاً من الشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي.

٨٧- وأكد مجدداً دعم بلده التام لعمل قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار غير المشروع. ويساعد جمع المعلومات وتقييمها واستخدامها ونشرها في هذا الميدان على تعزيز الأمن النووي على نطاق العالم والحيلولة دون وقوع إرهاب نووي وإشعاعي.

٨٨- وأضاف أن التعاون التقني ساهم بدور رئيسي في تعزيز البنية الأساسية للطاقة النووية في ليتوانيا منذ انضمامها إلى الوكالة. وتجري ليتوانيا بالتعاون مع الوكالة ستة مشاريع وطنية في مجالات الصحة البشرية، والتصرف في النفايات المشعة، وتطوير الطاقة النووية، وبناء القدرات المؤسسية، والوقاية من الإشعاعات. وتعكف ليتوانيا حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على إطارها البرنامجي القطري للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ الذي سيجري توقيعه قريباً.

#### ثم تولّى السيد بردينكوف (الاتحاد الروسي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨٩- وقال السيد ميخايدوك (بيلاروس) إنه في ظل ازدياد اهتمام الدول بالتطوير المأمون للقوى النووية، والتطبيقات النووية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، واحتواء الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب النووي، تقوم الوكالة بدور بالغ الأهمية كمنظمة دولية لديها معظم الصلاحيات في هذه المجالات. وتتوقف في نفس الوقت قدرتها على أداء وظائفها المحددة في نظامها الأساسي بدرجة كبيرة على مشاركة الدول الأعضاء.

٩٠- ويتعين على الدول، من أجل تعزيز الثقة في القوى النووية، أن تكفل الامتثال بصرامة لقواعد ومعايير الأمان النووي وأن تبدي انفتاحاً واستعداداً للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. ولئن كانت الدول مسؤولة عن ضمان الأمان النووي فإن على الوكالة دوراً محورياً في تنسيق التعاون الدولي الضروري. وأضاف أن بلده يلاحظ العمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة مع الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي التي تشكل ركيزة واعدة لتعزيز المنظومة العالمية للأمان النووي. وشدد في هذا الصدد على أهمية التطبيق العالمي والتحسين المستمر لللكوك القانونية الدولية، مثل اتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. وقال إن بيلاروس تدعم مبادرة الاتحاد الروسي بشأن تعزيز تنفيذ تلك الاتفاقيات عن طريق إدخال تعديلات عليها انطلاقاً من الدروس المستفادة من حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية.

٩١- ونظراً للطلب الكبير على الطاقة، والافتقار إلى الموارد المحلية وما يترتب على ذلك من اعتماد على الموردين الأجانب، فضلاً عن عدم استقرار الأسواق العالمية، قررت حكومة بيلاروس تشييد محطة للقوى النووية. وتعمل بيلاروس في تعاون وثيق مع الجهة الموردة، وهي الاتحاد الروسي، وتم في تموز/يوليه ٢٠١٢

توقيع عقد لتشييد المحطة. وتجري حالياً الأعمال التحضيرية في الموقع. وتنفذ بيلاروس برنامجها للقوى النووية على أساس الامتثال الصارم لمعايير الوكالة وتوصياتها، وبالاستعانة بالمساعدة الاستشارية والخبراء، بما في ذلك مختلف بعثات الوكالة. وطرحت بعثة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ عدة اقتراحات وتوصيات بشأن تطوير البنية الأساسية. وحددت أيضاً الممارسات الجيدة التي ستوصى باتباعها الدول الأخرى التي تزعم تشييد محطة للقوى النووية، وخلصت إلى أن بيلاروس تحرز تقدماً كبيراً في الأخذ بالقوى النووية. وسوف يسترشد بلده في عمله الجاري بما توصلت إليه البعثة من استنتاجات. وتمثل بيلاروس تماماً في تنفيذ برنامجها النووي بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والاتفاقات. ووجه السيد فاسيوناس الشكر إلى المدير العام على زيارته إلى بيلاروس في نيسان/أبريل ٢٠١٢ التي أعطت المزيد من الزخم للتعاون مع الوكالة.

٩٢- وقال إن إطار العمل البرنامجي القطري لبيلاروس للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ يركز في إطار برنامج التعاون التقني على تطوير بنيتها الأساسية للقوى النووية، واستخدام التكنولوجيات النووية في الرعاية الصحية، وإعادة إعمار المناطق التي تضررت جراء حادث تشيرنوبل. وتلاحظ بيلاروس مع الارتياح نجاح تنفيذ المشاريع الوطنية لتدريب موظفي برنامج القوى النووية وتقوية سلطتها الرقابية والانتهاه بنجاح من مشروع تحسين الخدمات الطبية في المناطق المتضررة من حادث تشيرنوبل بعد إدخال معجل خطي أحادي النسق. وقال إن زيادة التعاون مع الوكالة في استصلاح الأراضي الملوثة يتفق تماماً مع استراتيجية الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبل التي تتوخى انتقال المناطق المتضررة إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة. وأعرب في هذا السياق عن أمله في أن يستمر إدراج الأحكام المتعلقة بمساعدة الوكالة للبلدان الأشد تضرراً بكارثة تشيرنوبل في قرار المؤتمر العام بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة.

٩٣- وقال إن بيلاروس أثبتت دعمها لبرنامج التعاون التقني بسداد اشتراكاتها في صندوق التعاون التقني بالكامل وفي الوقت المناسب، وتعهدت بسداد حصتها الكاملة عن عام ٢٠١٣.

٩٤- ويجري، بمساعدة من الوكالة، تنفيذ خطة عمل متكاملة في بيلاروس من أجل تعزيز الأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية على المستويين الوطني والإقليمي. وسوف يستقبل بلده في عام ٢٠١٣ بعثة تابعة للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية.

٩٥- ونظراً لأهمية دور الوكالة في تنسيق الجهود العالمية الهادفة إلى تقوية الأمن النووي ومنع الإرهاب النووي، من الحيوي انضمام المزيد من الدول إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة في هذا الصدد وتنفيذ تلك الصكوك، بما فيها اتفاقية الحماية المادية وتعديلها.

٩٦- وأضاف أن بيلاروس التي تؤيد بقوة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار تفي تماماً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات المعقود معها. وتعلق بيلاروس أهمية كبيرة على تعزيز نظام ضمانات الوكالة وترى أن البروتوكول الإضافي ينبغي أن يكون هو معيار التحقق. ويعتزم بلده الانتهاء من وضع الاجراءات الداخلية اللازمة للتصديق على البروتوكول الإضافي.

٩٧- وقالت السيدة زياكوف (سلوفاكيا) إنه وفقاً لسياسة الطاقة الموحدة في الاتحاد الأوروبي، تعتزم الحكومة الجديدة في بلدها ضمان الانتهاء سريعاً من الودعتين الثالثة والرابعة في محطة موشوفتش للقوى النووية وزيادة التأهب لتشييد مصدر جديد للقوى النووية. وأضافت أن أحد أهم ركائز سياسة الطاقة في بلدها هو مزيج الطاقة الأمثل والمتوازن توازناً جيداً الذي يركز على التكنولوجيات المنخفضة الكربون.

٩٨- والأولوية الرئيسية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو الحفاظ على مستوى كبير من الأمان في المنشآت النووية. ويدعم بلدها اختبارات التحمل التي يجريها الاتحاد الأوروبي لقياس الأمان التي أنجزت في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأكد التقرير النهائي الصادر عن فريق الرقابيين الأوروبيين للأمان النووي أن محطات القوى النووية في سلوفاكيا تتمتع بمستوى عال من الأمان، وأوصى بمواصلة تدابير رفع مستويات الأمان التي كانت قد اتخذت حتى من قبل وقوع حادث فوكوشيما النووي، لا سيما التدابير المتصلة بالتصدي للحوادث العنيفة. وتعكف سلوفاكيا حالياً على وضع خطة عمل وطنية لمعالجة استنتاجات وتوصيات اختبارات التحمل، وإجراء زيارات إلى المواقع من أجل تقصي الحقائق، وزيادة التأهب الطوارئ خارج الموقع، وكفالة الشفافية ومشاركة الجمهور.

٩٩- واستضافت سلوفاكيا في عام ٢٠١٢ إحدى بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة لاستعراض فعالية إطارها الرقابي للأمان النووي والوقاية من الإشعاعات في المنشآت النووية، مع مراعاة آثار حادث فوكوشيما. وقام فريق خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة باستعراض وتحديد عدد من الممارسات الجيدة، مسلطاً الضوء على استقلال السلطة الرقابية النووية في الجمهورية السلوفاكية وحسن تنظيم عملياتها الرقابية وانفتاحها وشفافيتها. وطرح أيضاً توصيات بشأن المجالات التي يمكن تحسينها، وخضعت تلك التوصيات لتحليل شامل ووضعت خطة عمل لتنفيذها. ومن المتوقع إيفاد بعثة في عام ٢٠١٥ للوقوف على ما تم إجراره من تقدم.

١٠٠- وتم في حزيران/يونيه ٢٠١٢ إيفاد بعثة من فرقة استعراض أمان التشغيل إلى الوحدة V-2 من محطة بوهونيس للقوى النووية في إطار متابعة البعثة التي أوفدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. واستعرضت البعثة مجالات التسيير، والتنظيم والإدارة، والعمليات، والصيانة، والدعم التقني، والخبرة التشغيلية، والوقاية من الإشعاعات، والكيمياء، والتخطيط والتأهب للطوارئ، والتشغيل الطويل الأجل، وخلصت إلى أن مستويات التقدم في كل هذه المجالات تراوحت بين كاملة ومرضية.

١٠١- وقدمت سلوفاكيا تقريرها الوطني وردت على ٩٤ سؤالاً مكتوباً خلال الاجتماع الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٢. ولوحظ العديد من الممارسات الجيدة التي ينتهجها البلد، بما في ذلك نجاح تنفيذ خطتها بشأن جمع النفايات المشعة والمصادر اليتيمة المؤسسية وتصنيفها و تخزينها مركزياً، وفعالية إخراج الوحدات الأولى والثانية لمحطة بوهونيس للقوى النووية من الخدمة، وتعاونها الدولي الموسع والمنفتح. وتؤكد ارتفاع مستوى أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في سلوفاكيا. ودعت بعد ذلك السلطة الرقابية النووية في الجمهورية السلوفاكية المنظمات السلوفاكية ذات الصلة إلى اتخاذ تدابير لتنفيذ استنتاجات الاجتماع.

١٠٢- وتم خلال الاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي الذي عقد في فيينا في آب/أغسطس ٢٠١٢ استعراض ومناقشة الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما كما تم استعراض أحكام الاتفاقية. وعرضت سلوفاكيا على الاجتماع تقريراً وطنياً خاصاً بينت فيه بالتفصيل التدابير المنفذة والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما. وتعكف سلوفاكيا على إعداد خطة عمل وطنية استناداً إلى نتائج الاجتماع واختبارات التحمل الأوروبية.

١٠٣- ويمثل الأمان النووي مسؤولية وطنية، ويشكل الإطار القائم للصكوك القانونية الدولية أساساً كافياً لصون وزيادة الأمان النووي وطنياً ودولياً على السواء. وتؤيد سلوفاكيا أي تدابير تفضي بالبلدان التي تشرع في برامج للقوى النووية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لا سيما اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة. وسلوفاكيا على استعداد لبحث تدابير تعزيز تنفيذ تلك الاتفاقيات.

١٠٤- ويرحب بلدها بالاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لا سيما دعوته إلى القيام فوراً بإجراء استعراضات وطنية لترتيبات وقدرات التأهب والتصدي للطوارئ. وفي هذا السياق، ووفقاً للاجتماع الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأمان النووي المعقود في عام ٢٠١١، وافقت حكومة سلوفاكيا على إجراء تمرين وطني لمحاكاة حادث محطة للقوى النووية لاختبار التنسيق الأفقي والرأسي في التعامل مع تلك الأحداث، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من حادث فوكوشيما. وسيقام التمرين في شهر تشرين الأول/أكتوبر وسوف يتاح التقييم وما يتم التوصل إليه من استنتاجات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٠٥- وتأكيداً لأهمية التعاون التقني مع الوكالة، ذكرت السيدة زياكوفاً أن اجتماع مسؤولي الاتصال الوطنيين لمنطقة أوروبا قد عقد في براتيسلافا في مطلع السنة. وجرى خلال الاجتماع استعراض تنفيذ المشاريع الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وبحثت المفاهيم الإقليمية لدورة برنامج التعاون التقني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وسلوفاكيا على استعداد للمساهمة في برنامج التعاون التقني عن طريق تقديم الخبراء وتوفير مرافق التدريب وقبول حاملي المنح الدراسية والزوار العلميين الذين ترعاهم الوكالة.

١٠٦- وذكرت السيدة درابوفا (الجمهورية التشيكية) أن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايبيتشي للقوى النووية أثر كثيراً على أنشطة بلدها خلال الأشهر الثمانية عشر السابقة. وكلما استفدنا من التحليل الدقيق للحادث كلما تحسن فهمنا لسلوك محطات القوى النووية والمواد النووية في الظروف البالغة الصعوبة، ويمكن أن تراعى بعد ذلك الدروس المستفادة في الأنشطة اللاحقة. وقد حاول المجتمع الدولي بأسره استقاء الدروس المستفادة من ذلك الحدث المأساوي من أجل تعزيز منشآتها النووية والحيلولة دون وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. وقالت إنها ستبذل قصارى جهدها للمساهمة في تلك الأنشطة بصفتها رئيسة للجنة معايير الأمان التابعة للوكالة. ومن الأساسي أن تنفذ المعايير والقواعد والصكوك القانونية القائمة على الوجه الأكمل وبأكبر قدر ممكن من الفعالية، وأن تستخدم على نحو ملائم خدمات الوكالة المتصلة بالأمان. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن المسؤولية الأولى عن الأمان النووي تقع على عاتق المشغلين والدول المعنية.

١٠٧- وقالت إن بلدها قد نفذ كل التزاماته وتعهداته الدولية بشأن الأمان النووي وأنه يسعى إلى إدخال تحسينات في كل المجالات ذات الصلة. وقد أثبتت في عام ٢٠١٢ تصميمها خلال الاجتماع الاستعراضي الرابع لأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، والاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. وأقر الاجتماعان بالمستوى الكبير للأمان والتأهب في الجمهورية التشيكية. وأضافت أن بلدها يحرص على تقييم الأمان دورياً في منشآتها النووية ويستكمل ذلك باستعراضات النظراء المستقلة وبعثات الوكالة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢ ستكون الجمهورية التشيكية قد استقبلت خمس بعثات من فرق استعراض أمان التشغيل إلى محطاتها النووية، ويجري التحضير لإحدى بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في عام ٢٠١٣. ووفرت الجمهورية التشيكية أيضاً خبراء لفرق الاستعراض الموفدة إلى بلدان أخرى.

١٠٨- وعلى ضوء حادث فوكوشيما، أجرت الجمهورية التشيكية تقييماً غير مسبوق للمخاطر والأمان في محطتي دوكوفاني تيميلين للقوى النووية كجزء من اختبارات التحمل التي يجريها الاتحاد الأوروبي. وكشفت الاختبارات عن قدرة المحطتين على تحمل التأثيرات الخارجية الشديدة والحوادث المستبعدة إلى حد كبير، ولم تكتشف أي تأثيرات كبيرة يمكن أن تؤثر على أمان تشغيلها أو تتطلب اهتماماً عاجلاً. على أنه تم تحديد التدابير الممكنة لتحسين قوة وأمان المحطتين وسوف تخضع لتحليل تفصيلي وسيجري تنفيذها وفقاً لخطة عمل وطنية يجري إعدادها في إطار متابعة اختبارات التحمل.

١٠٩- وسعيًا إلى الحفاظ على الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، ساعدت الجمهورية التشيكية البلدان الأخرى في هذا الميدان عن طريق تبادل درايتهما وتقديم مساهمات طوعية في الأنشطة ذات الأولوية لتصبح بذلك مساهماً صافياً في برنامج الوكالة للتعاون التقني. ويشكل هذا البرنامج أداة قيمة للغاية للتطوير والتعاون بين الدول الأعضاء رغم اختلاف طريقة المشاركة باختلاف البلدان. وتزعم الجمهورية التشيكية توسيع برنامجها النووي ولكنها تعاني نقص الخبراء المؤهلين. ويمكنها من خلال برنامج التعاون التقني الذي يتيح عدداً من الفرص التدريبية والتعليمية تعزيز قاعدة معارفها النووية بدرجة كبيرة وإيجاد جيل جديد من الأخصائيين النوويين.

١١٠- وتسير الحاجة إلى تعزيز الاستخدام المسؤول للطاقة النووية للأغراض السلمية جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى تحسين الأمن النووي والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الانتشار النووي. ويتطلب منع التهديدات الناشئة عن إساءة استخدام المواد والمنشآت النووية والكشف عنها والتغلب عليها، ومكافحة الإرهاب النووي تدابير وطنية قوية وتعاون دولي يتسم بالكفاءة. وأضافت أن بلدها يفي بالتزاماته بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وأنه اتخذ تدابير طوعية إضافية، مثل التقيد بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، استجابة لآخر التطورات العالمية. وجددت الجمهورية التشيكية في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢ الذي عقد في سول التزامها السياسي بتحقيق الأهداف المشتركة لنزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. واستضاف بلدها بعد ذلك مباشرة مؤتمراً أطلق عليه "جدول أعمال براغ — الانجازات والتحديات" من أجل استطلاع التقدم المحرز في الدعائم الثلاث لجدول أعمال براغ للأمن، وهي الحد من التسليح، وعدم الانتشار، والأمن النووي، إلى جانب والترابطات بينها.

١١١- وترى الجمهورية التشيكية أن الضوابط الصارمة على التصدير ساهمت بدور حاسم في منع الاتجار غير المشروع في الموارد النووية والمصادر المشعة وفي توزيع المعدات والتكنولوجيات الحساسة. ولذلك فقد أيدت كل جهود تعزيز السياسات والممارسات والآليات والنظم الدولية في هذا المجال. وتؤيد بشدة أيضاً اعتماد اتفاقات ضمانات شاملة وتنفيذها عالمياً إلى جانب بروتوكولات إضافية، باعتبارها المعيار المعمول به حالياً في التحقق.

١١٢- وأضافت أن الوكالة تقوم بدور لا غنى عنه في عدم الانتشار النووي على نحو ما أكده الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٢. ويواصل بلدها دعم قدرات الوكالة في مجال التحقق المستقل من خلال برنامجها لدعم الضمانات ومن خلال التمويل المباشر. وقدم بلدها في مطلع عام ٢٠١٢ مساهمة ثانية من خارج الميزانية بما يزيد على مليون كرون إلى مشروع تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات.

١١٣- وقال السيد عثمان (بنغلاديش) إن بلده أثبت التزامه بعدم الانتشار النووي من خلال توقيعه صكوك من قبيل معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأبرم اتفاق ضمانات وبرتوكولاً إضافياً مع الوكالة. وأضاف أن بلده الذي يلتزم التزاماً راسخاً بنزع السلاح على نحو شامل وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم، يرحب بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

١١٤- وينبغي ألا يكون التخوف من استخدام القوى النووية سبباً في تقويض الدور الذي يمكن أن تساهم به في البشرية. ذلك أن الحوادث نادرة الحدوث تقع بسبب التكنولوجيا غير الملائمة والخطأ البشري وظروف المواقع غير المأمونة. ومن المهم ضمان أكبر فوائد ممكنة من التكنولوجيا النووية عن طريق التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الأمن وزيادة ثقة الجمهور من خلال زيادة التركيز على الأمان والأمن.

١١٥- وتسعى حكومة بلاده إلى تحقيق رؤية لبنغلاديش الرقمية بهدف تحويلها بلد متوسط الدخل قائم على المعرفة ومدفوع بقوى التكنولوجيا بحلول عام ٢٠٢١. وتشمل هذه الرؤية برامج لاستئصال الفقر والجوع، وضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتحقيق الاستدامة البيئية، ومكافحة الأمراض الفتاكة، وبناء القدرة الوطنية لمواجهة الآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ. والتكنولوجيا النووية هي إحدى الأدوات التي ستستخدم لتحقيق تلك الرؤية.

١١٦- وقد عاد التعاون مع الوكالة بالخير على بلده من خلال تطبيق التكنولوجيا النووية في مختلف أنشطة البحث والتطوير، مثل التنمية الزراعية وتشخيص وعلاج الكثير من الأمراض، بما فيها السرطان. وتعتبر القوى النووية جزءاً رئيسياً من المزيج الوطني للطاقة. وتلبية للطلب المتزايد وضماناً لتوفير الكهرباء بحلول عام ٢٠٢١، قررت الحكومة تنفيذ مشروع محطة روبر للقوى النووية، ومن المقرر أن تولد المحطة ٢٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠ إضافة إلى ٢٠٠٠ ميغاواط أخرى بحلول عام ٢٠٣٠. وبدأ إجراء الاستقصاءات والدراسات الضرورية، ووضع قانون بشأن إنشاء هيئة رقابية مستقلة، وإبرام اتفاق مع البلد البائع، وهو الاتحاد الروسي. وأعرب السيد عثمان عن شكره للوكالة على تعاونها المستمر في هذا الصدد. وقال إن بنغلاديش تولي أهمية عليا للوقاية الإشعاعية وللأمان والأمن النوويين في تنفيذ المشروع. وتعتمد بنغلاديش على مدونة الوكالة وخطوطها التوجيهية ومعاييرها بشأن الأمان وغيرها من المدونات والخطوط الدولية والمعايير المعترف بها دولياً وسوف تجعلها إلزامية في كل مراحل تصميم وتشيد وتشغيل وصيانة محطة القوى النووية. ودعا البلدان البائعة والوكالة إلى اعتماد برامج خاصة للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً، التي تمثل القوى النووية بالنسبة لها مصدر الطاقة الأنسب عملياً.

١١٧- وتقع على حكومة بنغلاديش المسؤولية عن ضمان الأمن الغذائي والصحي وأمن الطاقة لشعبها. وتحتاج إلى الطاقة كي تفي باحتياجات البلد الإنمائية وترى أن القوى النووية هي الحل الوحيد الفعال من حيث التكلفة وغير المضر بالبيئة. وتماشياً مع تركيز الوكالة على تطبيق العلوم النووية من أجل إتاحة أغذية أوفر وأكثر أماناً والحفاظ في الوقت ذاته على التربة وموارد المياه، تستخدم بنغلاديش التكنولوجيا في مختلف التطبيقات الزراعية، بما فيها تطوير أصناف من الأرز العالية الغلة والمقاومة للملوحة.

١١٨- ووجه السيد عثمان شكره إلى الوكالة على ما تقدمه من دعم من خلال برنامج التعاون التقني والاتفاق التعاوني الإقليمي من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في مجال استخدام التقنيات النووية في شتى القطاعات في بنغلاديش. وأعرب أيضاً عن أمله في استمرار تلك المساعدة القيمة وذلك التعاون في المستقبل.

١١٩- وأضاف أن الوكالة تقوم بدور محوري في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمان النووي العالمي، وتعزيز ثقافة عالمية للأمان النووي، وتوفير الدراية الفنية والمشورة. وسوف يكفل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي أعلى مستويات الأمان النووي بما يتفق مع متطلبات الوكالة بشأن الأمان.

١٢٠- وتعترف بنغلاديش بالحاجة إلى نظام معزز للتأهب والتصدي للطوارئ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، إلى جانب إقامة تعاون أوثق بين الهيئات الرقابية الدولية والمنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة. ولكي يتسنى تحقيق ذلك، من الأساسي زيادة تبادل المعلومات، والشفافية، وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في حالة وقوع طوارئ نووية، ومواصلة تعزيز وتوسيع نطاق تصدي الوكالة لتلك الطوارئ.

١٢١- وقال السيد فينحاس (البرازيل) إن بلاده، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة ومن أشد مؤيديها، تقدّر مشاركتها النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وذكر أن المؤتمر شمل مناقشات موضوعية حول دور التكنولوجيا النووية في التنمية المستدامة في مجالات من قبيل توليد الكهرباء المنخفضة الكربون، والأمن الغذائي، وإدارة المياه، والمحيطات.

١٢٢- وقال إن البرازيل تقدّر، مع الارتياح الكبير، الخطوات التي اتخذها المدير العام مؤخراً في مجال التطبيقات النووية السلمية من أجل مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة في إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي. وسوف تساعد جهودهما المشتركة على مواصلة التقدم نحو مكافحة ويلات الجوع والفقر على نطاق العالم، وسوف يكون للمناقشات التي ستقام خلال المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ أهمية خاصة.

١٢٣- ويوافق عام ٢٠١٢ الذكرى الخامسة والأربعين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد جدّد أعضاؤها الثلاثة والثلاثون خلال الاحتفال الذي أقيم في شباط/فبراير الأمل في أن تظل المنطقة الرائدة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مصدر إلهام لمناطق العالم الأخرى. ويمكن لبناء الثقة في أمريكا اللاتينية من خلال تلك المعاهدة ومن خلال الهيئة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية أن تشكل منطلقاً لمبادرات أخرى. ولعل من المفيد بشكل خاص تبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في إرساء الأطر القانونية والسياسية ذات الصلة بالاشتراك مع المشاركين في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط المزمع عقده في هلسكني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٢٤- وأضاف أن المحفل الأيبيري الأمريكي للوكالات الرقابية الإشعاعية والنووية سيحتفل هو الآخر في عام ٢٠١٢ بذكرى السنوية الخامسة عشرة. ويسعى أعضاء المحفل إلى الوفاء بأرفع معايير الأمان والأمن النوويين على المستويين الوطني والإقليمي ويزعمون مواصلة استكشاف جوانب التآزر المفيدة بين المحفل والوكالة.

١٢٥- وقال إن البرازيل، باعتبارها أحد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على امتداد ١٥ عاماً، تؤكد مجدداً التزامها الراسخ بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وبالرغم من أن البرازيل لا تساورها أي أوهام بشأن إمكانية تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية في غضون بضع سنوات فإن ثمة حاجة ملحة لتحديد ما يشبه الأفق السياسي الملموس من خلال اعتماد جدول زمني ملزم ومرن للقضاء على كل الترسانات النووية. وقال إن بلده يشعر بخيبة أمل كبيرة بسبب ما يشهده نظام معاهدة منع الانتشار من اختلال متزايد بين تصاعد الالتزامات في دعامة عدم الانتشار وبطء وتيرة التقدم المحرز في دعامة نزع الأسلحة وهو ما يقوّض سلامة النظام ومصداقيته. وأضاف أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي نفذت بحسن نية التزاماتها بشأن

عدم الانتشار لا يمكن أن تخضع ل ضمانات اقتحامية بشكل متزايد وشاملة تقريباً بينما تظل الدول الحائزة لأسلحة نووية بمنأى عن ذلك. ولا يمكن تحمل ذلك الوضع ويجب العمل بصورة عاجلة على وضع حد له من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويلزم توخي أقصى درجات الحذر عند زيادة عبء الضمانات المفروضة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقي بالتزاماتها الواقعة عليها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبالرغم من أن حالات عدم الامتثال تقتضي اتباع نهج استثنائية فإن هذه النهج لا يمكن تطبيقها بعد ذلك في كل الحالات باعتبارها الممارسة المعيارية التي تتبعها الوكالة في التحقق. وبينما يجب أن يكون لدى الأمانة ما تحتاجه من أدوات لممارسة وظائفها المحددة في النظام الأساسي والإشراف على تنفيذ الدول التزاماتها الطوعية بشأن الضمانات ينبغي إجراء تلك المهمة ضمن حدود قانونية وسياسية معينة ولا يمكن أن تكون غامضة ومفتوحة خشية إساءة استخدامها. ولذلك يجب إبلاغ مجلس المحافظين على النحو الواجب بالتطورات على صعيد وضع السياسات الرئيسية، لا سيما النهج المتبع على مستوى الدولة، واتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بغرض التوصل إلى تفاهم مشترك بشأنها. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز سلطة تلك السياسات.

١٢٦- وقد أعيد عموماً تقييم دور القوى النووية في أعقاب حادث مفاعل محطة فوكوشيما دايبينشي للقوى النووية. وقد ساعد هذا الحادث الذي وقع إبان النهضة النووية، في التذكير بما تنطوي عليه القوى النووية من مخاطر حقيقية. وعقدت الوكالة، باعتبارها الهيئة الرئيسية المعنية بالشؤون النووية الدولية، المؤتمر الوزاري بشأن الأمان النووي الذي ترأسته البرازيل في أعقاب الحادث.

١٢٧- ويجب على الدول أن تأخذ بنهج متكامل في الأمان النووي بما يوفق بين الجهود المحلية والدولية. وتشترك البرازيل في كل الاتفاقيات المتعلقة بالأمان النووي. وقد أجرت السلطات الوطنية في أعقاب حادث فوكوشيما اختبارات للتحميل في محطات القوى النووية في البلد من أجل تحديد عوامل المخاطر الجديدة وربما الاستثنائية. كما كلفت الهيئة الرقابية مشغلي المحطات بإصدار دراسات مستكملة تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز الوقاية من الأخطار الخارجية والداخلية وتحسين سياسات التأهب للطوارئ. وأجريت أيضاً تقييمات مشتركة مع الأعضاء الآخرين في المحفل الأيبيري الأمريكي للوكالات الرقابية الإشعاعية والنووية. وتطلع البرازيل إلى المشاركة بدور فاعل في مؤتمر فوكوشيما الوزاري بشأن الأمان النووي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٢٨- وبينما أعرب السيد فينهاس عن تقديره للدور المحوري الذي تقوم به الوكالة في الأمور المتعلقة بالأمان النووي فقد أكد أن الشواغل المشروعة بشأن الأفعال الإيذائية المحتملة ضد المرافق النووية أو التي تنطوي على مواد نووية يجب ألا تحول دون استخدام وتطوير التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية. وقال إن البرازيل اتفقت مع الوكالة على إنشاء مركز لدعم الأمن النووي في ريو دي جانيرو سيركز في البداية على القدرات الوطنية ويمكن أن يشكل لاحقاً مركزاً إقليمياً للتعاون أو المساعدة. وتتجه النية أيضاً إلى أن يشكل هذا المركز جزءاً من الشبكة الدولية لمراكز الدعم.

١٢٩- وتطلع البرازيل إلى المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي سيعقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٣ والذي سيتيح فرصة لتقييم الجهود العالمية المبذولة حتى الآن.

١٣٠- ويرتبط الأمن النووي ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح النووي. وانحسرت خلال العقد الفائت الفجوة بين جداول أعمال الوكالة وجداول أعمال هيئات من قبيل مؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم

المتحدة، ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ومن المهم أن يستمر ذلك الاتجاه، إذ لا يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالأمن النووي معالجة شاملة إلا في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١٣١- ووجه السيد أوسايساي (نيجيريا) شكره إلى المدير العام على جهوده الدؤوبة من أجل حسم المسائل الشائكة المتعلقة بالإرهاب النووي وأمن المواد النووية، وعلى إنشاء منصة للحوار العالمي حول تلك المسائل خلال السنة الفائتة. وقال إن بلده يثني على الوكالة لما تقدمه من تدريب ومعدات متخصصة إلى دول أعضاء معينة من أجل مكافحة الاتجار في المواد النووية، وإنشاء لجنة إرشادات الأمن النووي للأخذ بزمام الصدارة في إرساء أفضل الممارسات على صعيد الأمن النووي، وتنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي في أعقاب حادث فوكوشيما. وترحب نيجيريا بقيام أكثر من ١٠٠ بلد بالإبلاغ عن حادثات السرقات أو الأنشطة غير المشروعة الأخرى التي تنطوي على مواد نووية أو مواد مشعة أخرى إلى قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار غير المشروع.

١٣٢- وقال إن بلده راغب في المشاركة في الشبكة العالمية لمراكز دعم الأمن النووي. وسوف يتخذ بلده جميع التدابير اللازمة لدعم سياسات الوكالة وبرامجها الرامية إلى تحسين أمان وضمانات المرافق النووية على نطاق العالم، وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التأهب والتصدي للطوارئ. وأعرب عن تقديره لالتزام المدير العام بتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأضاف أن الوكالة تضع ثقتها في بلده لاستضافة حلقة عمل إقليمية في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من أجل تعزيز التصديق على ذلك التعديل في المنطقة الأفريقية.

١٣٣- وتشيد نيجيريا بالمدير العام لتأكيد مجدد التزام الوكالة بالعمل من أجل عالم خالٍ من جميع الأسلحة النووية في احتفال السلام في ناغازاكي الذي يصادف الذكرى الخامسة والستين لإسقاط القنبلتين الذريتين على اليابان. ويتعین على الدول الأعضاء الاعتراف بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وتدرك نيجيريا ضخامة التحديات التي ينطوي عليها تحقيق ذلك الهدف، ولكنها تأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من التغلب عليها بالتزامها في السنوات المقبلة.

١٣٤- وتشجّع الوكالة التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ويتعین على الدول الأعضاء التحلي بالتزام أقوى تجاه برامج الوكالة بهدف تعزيز التنمية المستدامة كأساس لبلوغ السلام والوئام في العالم من خلال تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٣٥- وبالنظر إلى أهمية الدور الذي يقوم به مجلس المحافظين، من الأساسي أن تتوصل مجموعات المناطق إلى توافق في الآراء بشأن الدول الأعضاء المعنية فيه. ونيجيريا هي إحدى البلدان التي رشحتها المجموعة الأفريقية بتوافق الآراء؛ وإذا انتُخبت من جانب المؤتمر العام فسوف تستخدم عضويتها في مواصلة تعزيز تنفيذ ولاية الوكالة الأساسية.

١٣٦- وقال إن موضوع المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ يهتم بلده بشكل خاص. وينصب التركيز على تسخير التكنولوجيا النووية في تلبية أهداف الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وجه تغير المناخ والنمو السكاني في الكثير من الاقتصادات النامية. وبالنظر إلى أن نيجيريا تتعرض لآثار كبيرة جراء تغير المناخ ويتجاوز معدل نموها السنوي ٣ في المائة فإن نتائج المحفل العلمي ستكون مفيدة للجهود الوطنية الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي الوطني.

١٣٧- وفي إطار التصدي لمختلف التحديات الإنمائية، تعكف الحكومة النيجيرية على تطوير برامج من أجل بناء القدرات الوطنية في مجال تطبيق التقنيات النووية في الإنتاج الزراعي ورسم خرائط التربة، فضلاً عن تقنيات المعالجة الإشعاعية لحفظ الأغذية من أجل مكافحة وتقليل خسائر ما بعد الحصاد والتصدي لتحديات الصحة الحيوانية. وتستخدم المؤسسات الوطنية المعنية في قطاع الأغذية والزراعة المعالجة الإشعاعية للحد من تلف الأغذية. ويجري تطوير قوة مصدر الكوبالت-٦٠ في مرفق التشعيع بأشعة غاما التابع لمركز التكنولوجيا النووية في أبوجا لتصل إلى ١ ميغا كوري، وشارف تشييد مستودع للمنتجات على الانتهاء. ويمكن، بفضل الدعم المتواصل من الوكالة، أن يصبح مرفق التشعيع بأشعة غاما مركزاً إقليمياً للمعالجة الإشعاعية باستخدام مرافق وقدرات محسنة من أجل الإدارة الشاملة للجودة.

١٣٨- وتتخذ نيجيريا أيضاً من خلال مشاريع التعاون التقني خطوات نحو تحسين أمان وجودة الأغذية للاستهلاك المحلي والتصدير. وقدمت الوكالة دعماً من أجل إنشاء وتطوير مختبرات تحليل ميديات الآفات والمخلفات والزيفان الفطري، وبناء القدرات في مجال الكشف عن مجموعات واسعة من الملوثات السمية من أجل الإدارة الملائمة لجودة الأغذية.

١٣٩- وفي مجال إدارة الموارد المائية، تساعد الوكالة الجهود الوطنية من أجل إنشاء مختبر للهيدرولوجيا النظرية في مركز البحوث والتدريب في مجال الطاقة في زاريا. ودخل المرفق حالياً طور التشغيل الكامل وسوف يفيد في جهود الوكالة الجارية من أجل مساعدة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على رسم خرائط مستودعات المياه الجوفية المشتركة واستغلالها في نهاية المطاف. ومما يجدر ذكره على وجه الخصوص مشروع التعاون التقني RAF/7/010 الذي يسمى "دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية في نظامي المستجمعات الجوفية يوليميدن وتاوديني/تانيزروفت وفي نهر النيجر".

١٤٠- وفيما يتعلق بالصحة البشرية، تتلقى نيجيريا مساعدة من الوكالة منذ عام ١٩٩٦ في مجال الكشف المبكر عن السرطان ومعالجته. ووقعت نيجيريا مذكرة تفاهم مع الوكالة في عام ٢٠٠٨ للمساعدة في بناء القدرات الوطنية وتطوير مرافق الطب النووي والعلاج الإشعاعي في عشر من مستشفيات الإحالة التخصصية خلال فترة ست سنوات. وتلقى نحو عشرة أطباء مختصين بالطب النووي تدريباً متخصصاً من خلال برنامج الوكالة للمنح الدراسية وتلقى بالفعل أكثر من ٢٠ أخصائياً في العلاج الإشعاعي تدريباً متخصصاً. وأشاد السيد أواسيبي بجهود الوكالة في مساعدة نيجيريا على تطوير قدراتها الوطنية من أجل تدريب هؤلاء الأخصائيين باعتباره مكوناً مهماً في الخطة الوطنية المتكاملة لمكافحة السرطان التي من المقرر الانتهاء منها في عام ٢٠١٧. وفي ضوء التآزر الذي تطور على امتداد السنوات، تتوقع نيجيريا استمرار استفادة برامجها في مجال الصحة البشرية من برنامج العمل من أجل علاج السرطان.

١٤١- وأضاف أن تنفيذ برنامج نيجيريا للقوى النووية الذي يرمي إلى تنويع قاعدة توليد القوى في البلد من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي والأمن في مجال الطاقة على المدى الطويل، يسير في الاتجاه السليم. وذكر أن هذا البرنامج جهد وطني جاد يتطلب استثماراً ضخماً في الموارد البشرية والمادية على الأجل الطويل. وبالنظر إلى أن استدامته ونجاحه يتوقفان بدرجة كبيرة على توفر القوى العاملة القوية والمتميزة بالكفاءة، فقد بذلت جهود كبيرة لتطوير بنية أساسية تعليمية. وترسخت شراكة قوية بين لجنة الطاقة الذرية النيجيرية والجامعات الوطنية المشاركة بمساعدة قيمة من الوكالة في الجهود المشتركة لتطوير وتنفيذ برامج الدرجات العلمية والتدريب الفني على العلوم والتكنولوجيا النووية والأمن النووي.

١٤٢- وأضاف أن الأطر التشريعية والرقابية الملائمة حاسمة أيضاً لنجاح برنامج القوى النووية. وتم الانتهاء من وضع مشروع التشريع النووي الوطني لتعديل قانون الطاقة الذرية الحالي في نيجيريا، ويجري تعديل القانون الرقابي النووي الوطني حتى يصبح قوياً بما يكفي لتنظيم صناعة القوى النووية الوطنية الناشئة بصورة ملائمة.

١٤٣- وأجرت نيجيريا بعض أعمال اختيار وتوصيف المواقع الأولية لأولى مجموعاتها من محطات القوى النووية. وسوف يخضع الموقعان المفضلان في منطقة جي ريغو في ولاية كوجي ومنطقة إيتو في ولاية أكوا إيبوم لمزيد من التقييم والدراسة التفصيليين.

١٤٤- وينبغي إرساء استراتيجية فعّالة وآلية في التصرف في النفايات النووية بطريقة مأمونة من أجل تعزيز القبول العام لبرنامج القوى النووية. وقال إن بلده وضع في هذا الصدد سياسة للتصرف في النفايات النووية وأنه بدأ في تطوير مرافق للإدارة الشاملة للنفايات المشعة الضعيفة والمتوسطة الإشعاع بمساعدة من الوكالة.

١٤٥- وأضاف السيد أوسايساي أن قرار الشروع في برنامج للقوى النووية حق غير قابل للتصرف في أي دولة ذات سيادة، ولكن يجب تنفيذ ذلك البرنامج بدعم من الشركاء في التنمية وينبغي أن يحظى بثقة المجتمع الدولي. وأضاف السيد أوسايساي أن قرار الشروع في برنامج للقوى النووية حق غير قابل للتصرف في أي دولة ذات سيادة، ولكن يجب تنفيذ ذلك البرنامج بدعم من الشركاء في التنمية وينبغي أن يحظى بثقة المجتمع الدولي. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة مفيدة في تطوير البنية الأساسية الضرورية من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية. ووقّعت نيجيريا اتفاقيتين للتعاون مع الاتحاد الروسي، يتعلّق أحدهما بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وأما الآخر فهو بشأن تنفيذ برنامج نيجيريا للقوى النووية.

١٤٦- وتعزيزاً للالتزام بالبلد بضمان الأمان النووي والضمانات والأمن النووي، قامت الهيئة الرقابية النووية النيجيرية بوضع مجموعة كبيرة من اللوائح والخطوط التوجيهية لتعزيز الإطار الرقابي الوطني. ووجّه السيد أوسايساي شكره إلى الوكالة على جهودها المستمرة في تقييم فعالية البنية الأساسية الرقابية في نيجيريا من خلال بعثات الخبراء الملائمة واستعراضات النظراء وحلقات العمل التدريبية. وقال إن بلده قد انضم إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة وصدّق عليها جميعاً قبيل البدء في تشغيل محطات القوى النووية.

١٤٧- وفي ضوء قيام نيجيريا باستخدام مختلف أجهزة قياس الكشف الإشعاعي في الكثير من التطبيقات النووية فقد باتت في حاجة إلى مرفق لمعايرة الأجهزة وقياس الجرعات الشخصية ومعايرة معدات العلاج. ولذلك فإنها تقدّر مساعدة الوكالة في تجهيز مختبر المعايرة الثانوية في المعهد الوطني للوقاية الإشعاعية والبحوث في إيبادان.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.